سوريا بعد الأسد: ملامح وضرورات التعامل مع التحديات

عرابي عبد الحي عرابي*

ملخص: يتناول هذا التقرير المخاطر التي تهدد سورية بعد سقوط نظام بشار الأسد، مع التركيز على التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية بحسب سياقاتها الداخلية والخارجيّة، بدءًا من محاولة داعش استغلال الأوضاع غير المنضبطة للتحرك ضد قوات الأمن العام واستهداف بعض المواقع الحسّاسة، إلى جانب تفعيل تموضعات خلاياها لتصعّد من تكتيكات حرب العصابات شرق البلاد، فيما نشطت فلول النظام السابق في عمليات اغتيال، واستهداف للأجهزة الأمنية، وصولاً إلى محاولة إشعال الساحل السوري بحرب طائفية، أما في الجنوب، فبرزت معضلة الطائفة الدرزية الرافضة للاندماج الأمني والمؤسساتي، تزامنًا مع توتّر العلاقة بين الحكومة وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي تسعى إلى الحفاظ على مكوناتها من دون تفكيك، بينما تتحرك «إسرائيل» لفرض توازنات جديدة على حدودها من خلال الضربات الاستباقية والدعم غير المباشر لبعض المكونات المحلية، وفي هذا السياق كله ينبغي التركيز على ضمان تحقيق مطالب العدالة الانتقالية، وتفادي انزلاق سورية إلى نموذج الدولة الفاشلة.

الكلمات المفتاحية: داعش، فلول النظام، الدروز، قسد، «إسرائيل».

* باحث، سوريا.

Syria post-Assad: Features and Necessities of Dealing with Challenges

ORABI ABDELHAY ORABI*

ORCID NO: 0000-0001-5051-0429

ABSTRACT: *This report examines the risks facing Syria after the fall of the Bashar al-Assad regime, focusing on security, political, and social challenges shaped by internal and external dynamics. It begins with ISIS's efforts to exploit instability by attacking public security forces and reactivating sleeper cells to escalate guerrilla warfare in the east. At the same time, remnants of the former regime have engaged in assassinations and targeted security institutions, while attempting to ignite sectarian conflict along the coast. In the south, the Druze community poses a challenge due to its refusal to integrate into the security and institutional framework. This aligns with rising tensions between the government and the Syrian Democratic Forces (SDF), which seek to maintain autonomy and preserve their structure. Meanwhile, Israel is working to reshape border dynamics through preemptive strikes and indirect support to local actors. In this context, it is crucial to ensure transitional justice and prevent Syria from becoming a failed state..*

Keywords: *ISIS, Regime Remnants, Druze, SDF (Syrian Democratic Forces), Israel.*

* Researcher, Syria.

رؤيـــة تركيـــة
2025-(2/14)
109 - 126

Received Date: 07 / 04 / 2025 • Accepted Date: 18 / 05 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-002-007

مقدمة

يُعَدّ سقوط نظام بشار الأسد بتاريخ 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 لحظة مفصلية في تاريخ سورية الحديث، بوصفه نهاية عقود من الحكم الأمني والسلطوي، وبوصفه بداية مرحلة شديدة التعقيد، تتقاطع فيها رواسب الماضي مع تحديات الحاضر، وتتشابك فيها المسارات السياسية مع المخاطر الأمنية والاجتماعية، حيث كشف الواقع على الأرض عن مشهد يتسم بالهشاشة، تتنازعه فواعل داخلية وخارجية متعددة المصالح، لها موقف يتسم بالمراوحة بين الرفض وعدم التوافق مع السلطات السورية الجديدة.

تواجه سورية في مرحلة ما بعد الأسد مشكلات بنيوية، تتراوح بين إعادة تشكيل المؤسسات، وتحقيق العدالة الانتقالية، وبناء جيش وطني موحد، وضمان وحدة القرار السيادي، فضلاً عن تحديات الأمن، والتطرف، والانقسام المجتمعي، حيث أنتج انهيار النظام فراغًا أمنيًّا، وسياسيًّا -سرعان ما جرى ملؤه بخطوات فعليّة متتالية- وقد استغلّ تنظيم داعش المساحة الممكنة أمنيًّا للتحرك في إعادة تموضعه، وسمح هذا الفراغ لفلول النظام السابق بإعادة بناء شبكاتهم، كما أعاد إحياء طموحات محلية انفصالية لدى بعض الجهات، كبعض المرجعيات الدينية لدى الطائفة الدرزية ومكونات قسد، إلى جانب ذلك، فإن بقاء العقوبات الدولية، وتنامي التدخلات الإسرائيلية، وضعا السلطات الجديدة أمام ضغط داخلي وخارجي يستدعي التحرك باستمرار؛ لاحتوائه وتجاوزه.

أولاً: معالم المخاطر البنيوية الداخلية في مرحلة ما بعد سقوط النظام

وجدت الدولة السورية الجديدة نفسها -بعد سقوط نظام بشار الأسد- أمام أزمة بنيوية مزدوجة، تتمثل من جهة بانهيار المؤسسات الأمنية والعسكرية التي كانت مبنية على الولاء الأمني والطائفي ، ومن جهة أخرى تتمثل في غياب بنية جاهزة وموحّدة يمكن الاعتماد عليها في ملء هذا الفراغ ضمن إطار وطني شامل، وهذا جعل البلاد عرضة لانقسامات داخلية، ومن ثم فرضت هذه الحالة الانتقالية حالة من التهديد الداخلي قائمة على إمكانيّة التفكّك المؤسّسي والسياسيّ في البلاد.

ويمكن الإشارة إلى جملة من مظاهر هذا التهديد، بدءًا من:

1) محاولة بعض المؤسسات السياسية المعارضة إيجاد موقع لها في هرم السلطة بناء على رمزية وجودها الدولي،[1] وهي لا تمتلك القواعد الشعبية أو القدرة الإدارية على

الأرض، بينما طالبت قسد ومجموعات عسكرية أخرى تنتمي إلى الطائفة الدرزية بحصة في السلطة الجديدة، وهكذا وُلِدت حالة من «تعدّد مراكز القرار»، حيث تمسّكت كل جهة بمناطق نفوذها، مطالبة بإدارة محلية مستقلة، أو «حكم ذاتي»، وهذا أدّى إلى تعطيل لحركة البناء المؤسّسي.

2) ثاني مظاهر هذه الأزمة البنيوية ظهر في الملفّ الأمني، فالنظام كان مركزيًّا في إدارة الملف الأمني، أما بعد سقوطه، فقد حُلّت الأجهزة الأمنية القديمة،[2] وبعض أفرادها قام بعمليات تسوية مؤقتة مع السلطة الجديدة، فيما اتجه قسم منها لتشكيل خلايا مقاومة تعمل سرًّا، وهذا أسهم في خلق «أمن مجزّأ» أدى إلى ظهور اغتيالات متفرقة، واشتباكات مع قوى الأمن بشكل مستمر.

3) أما على المستوى الإداري، فقد وَرِثت السلطات الجديدة مؤسسات حكومية فاسدة، وجهازًا بيروقراطيًّا مترهلًا، إلى جانب تشتت الكفاءات السورية في العالم أو تهميشها، وهذا يستدعي وجود رؤية شاملة لإعادة الهيكلة في هذه المؤسسات.

4) يُضاف إلى ذلك أن الهوية السورية نفسها تعرّضت لتآكل كبير نتيجة للاستقطاب الطائفي والسياسي الذي رافق سنوات الثورة، وهو ما يزيد من عبء المسؤولية على السلطة الجديدة لإنتاج «سردية وطنية جامعة» توحّد السوريين خلف مشروع سياسي ومجتمعي مشترك، فلكل فئة سياسية أو طائفية أو مناطقية سرديتها الخاصة حول الموقف من النظام السابق، وموقفها المساند أو الرافض له، وحقّ كل فئة في المشاركة الحكومية، وإعادة البناء، وهذا يجعل مسألة المصالحة الوطنية واحدة من أكثر الملفات تعقيدًا وإلحاحًا.

ثانيًا: خلايا تنظيم الدولة... تهديد متجدّد

بعد سقوط نظام الأسد، سعى تنظيم الدولة إلى الاستفادة من واقع انهيار المؤسسة الأمنية والعسكرية التابعة لنظام الأسد، فوجّه جهوده لتنفيذ عمليات أمنية تثير الرأي العام ضد السلطة الجديدة في العاصمة دمشق، إلى جانب استمرار استهداف خلاياها لعناصر قسد والمتعاونين المدنيين والاقتصاديين معها في الشرق والشمال الشرقي، إذ نفذ التنظيم منذ مطلع كانون الثاني/ يناير 2025 حتى تاريخ 15 أيار/ مايو 2025 نحو 160 عملية عسكرية، تركزت ضدّ قسد بواقع 120 هجومًا، فيما استهدفت قوات تابعة لوزارة الدفاع في 3 عمليات، و17 عملية ضد قوات الأمن العام، و10 عمليات متفرقة استهدفت

مواقع مادية تابعة للحكومة السورية: محطات وقود، أعمدة نقل كهرباء، ومقامين لمشايخ علويين في ريف حمص الشرقي- إلى جانب 10 عمليات استهدفت عناصر وقياديين من ميليشيات الدفاع الوطني سابقًا وقوات النظام السابق في درعا ودير الزور،[3] بناء على ذلك يُلاحَظ أن داعش يركز عملياته ضد قسد وقوات الإدارة السورية الجديدة في مناطق شرقي سورية -دير الزور، ثم الحسكة، ثم الرقة- إلى جانب وجود مساعٍ له لتنفيذ عمليات أمنية -تم إحباطها- في دمشق ومحيطها[4]، من بينها اعتقال أبي الحارث العراقي، أحد مسؤولي تنظيم الدولة الأمنيين ومسؤول ملف الوافدين والتجهيز في العراق وسورية.[5]

في هذا الإطار استغلّ إعلام تنظيم الدولة سقوط نظام الأسد وصعود هيئة تحرير الشام للتصعيد الدعائي ضد الإدارة الجديدة؛ اعتمدت الحملة الإعلامية على السخرية من التعيينات والإجراءات السياسية التي تتبعها السلطات، كما في القنوات المناصرة للتنظيم، إلى جانب إنتاج إصدارين شبه رسميين من مؤسستي البتار وعباد الرحمن[6] إلى جانب مقالين في صحيفة النبأ الرسمية تهاجم التوجهات السياسية الجديدة، حيث ركّزت هذه المحتويات على التشكيك بشرعية الحكومة، والتحريض الطائفي ضد المكونات السورية الأخرى، والتأطير الإعلامي الذي يسوّغ مواجهة السلطات الجديدة ورفض التنظيم التعامل مع أيٍّ من فصائل الثورة السورية ووصفه لها بالكفر والجاهلية، ورفضه أي مبدأ خارج الخلافة التي أقرها التنظيم عبر ما يسميه (الدولة الإسلامية) والحرص على مواجهة أي مشروع يمتّ إلى الدولة المدنية والديمقراطية بالدماء والسلاح في أي وقت وزمان، وتأكيد أن تغيير النظام لا يأتي في سياق الجهاد وإنما في سياق التوافق الدولي واستبدال السلطة «النصيرية» بأوثان جديدة.[7]

بناء على ذلك، يُلاحَظ أن التنظيم استفاد بعد سقوط النظام لتوسيع أنشطته عبر ثلاثة مسارات، هي: العمليات الأمنية فعادت هجمات داعش إلى الواجهة مستهدفةً عناصر «قسد» بشكل رئيس، في دير الزور والحسكة والرقة. ومحاولة التجنيد داخل الفراغات المحتملة، مثل مخيم الهول[8] الذي يضم آلاف النساء والأطفال المرتبطين بالتنظيم.[9]

تنبع خطورة تنظيم الدولة في سورية من كونه -ليس مجرد تنظيم عسكري- مشروعًا عقديًّا مرنًا، يستطيع التأقلم مع البيئة المحلية، مستغلًّا المظلومية السنّية، والأزمات الاقتصادية، والفراغ الأمني، ليعود إلى المشهد، خاصة مع وجود قسد فاعلًا في معظم مناطق المحافظات الشرقية، ومن ثَمّ فإن السلطة السورية الجديدة -لمواجهة مخاطر عودة

التنظيم- مطالبة بتفكيك حالة (قسد) المنفصلة عن الدولة، وتقديم حلول سياسيّة وأمنيّة وخدميّة في المنطقة، لمواجهة محاولات إعادة تمدّد داعش وقطع أسبابها.

> لم يؤدّ سقوط النظام السوري إلى تفكّك أدواته الأمنيّة والعسكريّة، حيث بقيت مجموعات متناثرة من عناصره وضباطه ضمن ما بات يُصطَلَح عليه بـ«فلول النظام»

ثالثًا: فلول النظام... بين بناء التماسك وتصعيد التحركات

لم يؤدّ سقوط النظام السوري إلى تفكّك أدواته الأمنيّة والعسكريّة، حيث بقيت مجموعات متناثرة من عناصره وضباطه ضمن ما بات يُصطَلَح عليه بـ«فلول النظام»، حيث امتنعت هذه العناصر عن الانخراط في العملية الانتقالية، وبدأت تنشط عسكريًّا وأمنيًّا سرًا في محاولة لعرقلة مشروع الدولة الجديدة.تسلسلت أحداث عمليات فلول النظام ضد الأجهزة الأمنية وقوات الجيش العسكرية -بزخم متصاعد- منذ 24 كانون الأول/ ديسمبر 2024 حيث نفذت كمينًا أودى بقرابة 16 عنصرًا بمحيط مدينة جبلة، وقد تلا ذلك استنفار شعبي في معظم المحافظات السورية على مدار يوم 25 و 26 كانون الأول/ ديسمبر 2024،[10] واستمرت عمليات الاغتيالات المتفرقة (9 عمليات) من دون تبني فصيل محدد لها إلى يوم 29 كانون الأول/ ديسمبر حيث أصدرت مجموعة تحت مسمى المقاومة الشعبية السورية بيانًا لها يهدد الدولة بأنها ستميل نحو السلاح إن لم تمنح جميع المكونات السورية حق المشاركة في الحكم والحياة الكريمة، ثم أصدرت بتاريخ 29 كانون الأول/ ديسمبر بيانًا آخر يعيد التهديدات بلغة أقل زخمًا.[11]

بتاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر أصدرت المجموعة بيانًا ثالثًا،[12] وبتاريخ 1 كانون الثاني/ يناير 2025 أصدرت بيانًا رابعًا يدور حول النقاط ذاتها،[13] ومنذ تاريخ 5 كانون الثاني/ يناير إلى تاريخ 6 آذار/ مارس 2025 أصدرت المجموعة 27 بيانًا؛ بينها 15 بيانًا سياسيًّا و12 بيانًا يتبنى عشرات العمليات العسكرية والأمنية ضد أجهزة الدولة وعسكرييها في معظم محافظات القطر السوري، عدا المحافظات الشرقية.[14]

بتاريخ 4 آذار/ مارس 2025 أعلنت وكالات إيرانية عن تشكيل «جبهة المقاومة الإسلامية»،[15] وتأسيسها حركة «أولي البأس» بهدف «توحيد الصفوف في مواجهة التحديات التي تواجه البلاد»، خاصة في ظل التطورات الأخيرة التي تشهدها سوريا،

حيث يأتي هذا التشكيل بوصفه رد فعل طبيعي وشرعي لمواجهة محاولات التقسيم والتهجير التي تتعرض لها بعض المكونات السورية في البلاد، وإعادة مجد الوطن، وحمايته من الإرهاب والاحتلال، والوحدة والوقوف ضد الباطل.

بتاريخ 6 آذار/ مارس 2025 أُعلِن عن تشكيل المجلس العسكري الأعلى لتحرير سوريا بقيادة العميد الركن غياث دلّا، مؤكدًا «أنه يمثل إرادة الشعب السوري في مواجهة النظام الحاكم والجماعات الإرهابية المدعومة خارجيًّا» ويهدف إلى «تحرير كامل الأراضي السورية، وإسقاط نظام الحكم، وتفكيك أجهزته، وحماية المواطنين وممتلكاتهم، وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس ديمقراطية ووطنية»،[16] بالتوازي مع ذلك أصدر باسل الخطيب رئيس المجلس العلوي الأعلى على صفحته في الفيسبوك بتاريخ 6 آذار/ مارس عبارات تطالب بعض الفئات بالانتفاضة ضد الدولة.

يتبيّن من تطور الأحداث في سورية -على وجه الخصوص منذ 24 كانون الأول/ ديسمبر -2024 أن البلاد تشهد تصاعدًا مطّردًا في الأنشطة المسلحة المنظّمة من قبل مجاميع عسكرية منشَأة حديثًا، وهو ما يهدد الاستقرار الداخلي للبلاد، يتجلّى هذا التصعيد في تصاعد عمليات العنف، حيث بدأت عمليات الاغتيال والكمائن ضد قوات الدولة منذ أواخر ديسمبر، تزامنًا مع تهديدات من فصيل «المقاومة الشعبية السورية»، وهذا يشير إلى تنامي المعارضة المسلحة ضد الدولة السورية الجديدة، بظهور فصائل جديدة مثل «لواء درع الساحل»، و«حركة الوعد الصادق»، و«جبهة المقاومة الإسلامية»، ثم المجلس العسكري الأعلى لتحرير سوريا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن العاملين في هذه المجاميع هم أنفسهم إلا أن آلية التنسيق فيما بينها وبين الأطراف الخارجية باتت تأخذ طابعًا أكثر تعقيدًا، وهذا يُعَدّ مؤشرًا على محاولة هذه الجهات إعادة هيكلة الصراع المسّلح بواجهة جديدة، وإسباغ شرعية دينية على بعض التوجهات العسكرية والقتالية، ثم دخول حزب الله على الخط، بالتهديد بضرب أجهزة الدولة السورية، والتوظيف الطائفي في سياق التحريض المستمر من قبل شخصيات علوية؛ سواء من حيث تكرار الدعوات للمظاهرات ضد السلطات السورية أم المطالبة بالعفو عن المجرمين أم إعادة المفصولين من أعمالهم من الفاسدين وصولاً إلى الإعلان عن «المجلس الإسلامي العلوي الأعلى» الذي يعكس محاولة منه لاستقطاب المكون العلوي سياسيًّا وعسكريًّا ودينيًّا ضد السلطات والشعب السوري، وهذا يزيد من خطورة الانقسامات الطائفية داخل سورية.

بناء على ما تقدّم، ومن خلال التحركات التي تلت 6 آذار/ مارس 2025 في الساحل، واجهت الدولة تحركات فلول النظام، عسكريًّا، ومجتمعيًّا، بدءًا من الخطاب الذي ألقاه الرئيس السوري أحمد الشرع[17] ثم بمواجهة الفلول في مناطق الساحل عسكريًّا وإعادة السيطرة على مدن بانياس، وجبلة، واللاذقية، ثم تشكيل لجنة للسلم الأهلي للتواصل مع وجهاء المنطقة المقربين من فلول النظام للإشراف على تسليم أسلحتهم،[18] كما أصدر الرئيس السوري قرارًا رئاسيًّا بتشكيل لجنة وطنية مستقلة للتحقيق في أحداث الساحل السوري، مكونة من 7 أشخاص، مهمتها الكشف عن الأسباب والظروف والملابسات التي أدت إلى وقوع تلك الأحداث، والتحقيق في الانتهاكات التي تعرض لها المدنيون، وتحديد المسؤولين عنها.[19]

تُشكّل فلول النظام خطرًا مزدوجًا، فهي من جهة تعرف البنية الداخلية لبيروقراطية الدولة السابقة، ومع بقاء هذه البيروقراطية في مفاصلها فإنها ستمتلك القدرة على عرقلة أعمال كثيرة من خلال وصولها إلى المعلومات، ووضعها خططًا للاستهداف والعرقلة

بطرق كثيرة، كما أنها قد تستفيد من الغضب الشعبي في بعض المناطق؛ نظرًا لاحتقان الأهالي؛ بسبب تحريض طائفي أو بسبب سقوط النظام ذاته، ومن ثم فإن التعامل مع هذه الظاهرة لا يكون فقط عبر الأمن، بل عبر كسر المنظومة الثقافية التي شكّلها النظام السابق لحاضنته حول منظومة الدولة والعنف والسيادة.

رابعًا: مرجعيات الطائفة الدرزية... معاندة طائفية أم البحث عن مطالب محقّة؟

تُعدّ الطائفة الدرزية في سورية من أكثر الطوائف تماسكًا وانغلاقًا من حيث البنية الداخلية والمرجعيات الدينية والاجتماعية، ويمكن القول: إنها قد تبنّت خلال الثورة السورية -على العموم- موقفًا رماديًّا أو محايدًا، يهدف أساسًا إلى الحفاظ على البقاء في مناطق انتشارها الرئيسة، أي مركز محافظة السويداء ومدينة حضر في القنيطرة ضمن مناطق الجنوب السوري؛ إلا أنه عند سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024؛ كانت السويداء تحمل خصوصية بين المدن السورية؛ لأنها كانت مركز حراك شعبي مناهض للنظام السابق، بدأ في آب/ أغسطس 2023، حيث حمل مطالب سياسية، واستطاع أن يُفرز تجمّعات وتيارات سياسية بعضها متباين في مطالبه حول شكل المحافظة إداريًّا، وتموضع الفصائل ضمن الجيش السوري القادم، وذلك في ظلّ واقع عسكري معقد في المدينة، بسبب تنوع تبعية المجموعات المسلحة في المدينة، بين مرجعيات دينية، أو ميليشيات عسكرية مختلفة، أو ارتباطات خارجية.[20]

يمكن القول: لم تتحوّل هذه الحيادية إلى ولاء تلقائي للدولة الجديدة، بل برزت مواقف متباينة داخل المجتمع الدرزي بين من يدعو إلى الانخراط في الدولة الوطنية، ومن يطالب بـ«حكم محلي موسع».

وبالعودة إلى مرحلة الحراك الشعبي في السويداء بعد عام 2021، يُلاحَظ أن مواقف المرجعيات الدينية الدرزية الثلاث في السويداء تباينت تجاه نظام الأسد، وظهرت الخلافات بعد وفاة رئيس الرئاسة الروحية الموحدة أحمد الهجري، وهذا ولّد تنافسًا بين نجله حكمت والشيخ يوسف الجربوع، حيث بقي حكمت الهجري يُظهر الولاء لنظام الأسد، وانفتح على إقامة علاقات مع الحشد الشعبي العراقي، واستقبل وفودًا له عام 2017، مقابل رفض باقي المرجعيات الدينية وأغلبية الدروز التغلغل الإيراني في

المنطقة، وبعد عام 2021 تبدلت الأحوال، وبات الهجري يقود خطابًا تصعيديًّا ضد نظام الأسد، واتجه للتنسيق مع رئيس الطائفة الدرزية في «إسرائيل» الشيخ موفّق طريف، بالمقابل، أظهر الجربوع ولاءه للنظام، إذ طالب مرارًا «الدولة السورية» بفرض سيطرتها على السويداء، وظهرت في السنوات الأخيرة أيضًا أحزاب سياسية تنادي بالإدارة الذاتية، مثل حزب اللواء السوري الذي ارتبطت به أيضًا ذراع عسكرية متمثلة بقوة مكافحة الإرهاب.[21]

تحوّل الشيخ حكمت الهجري من داعم سابق للنظام إلى مؤيدٍ للحراك رغم دعمه السابق المطلق له، بينما كان موقف الشيخ حمود الحناوي داعمًا لمطالب الحراك في السويداء عام 2023 وبخاصة الاقتصادية منها، في حين بقي الشيخ يوسف الجربوع أقرب لسردية النظام حتى سقوطه.[22]

أما بعد سقوط الأسد، فقد تبدّلت التحالفات، حيث أظهر الشيخ حكمت الهجري رفضًا لسياسات الحكومة الجديدة، ووقع خلاف بين الهجري ويحيى الحجار قائد حركة رجال الكرامة حول علاقة السويداء، بالحكومة المركزية.[23]

أجرت الإدارة السورية الجديدة لقاءات عدة مع وجهاء الطائفة الدرزية منذ نهاية عام 2024، من ضمنهم الشيخ حكمت الهجري الذي تصدّر لاحقًا مشهد المعارضين للخطوات السياسية التي تتخذها الإدارة، ونتجت عن هذه اللقاءات تسمية الحكومة السورية محافظًا للسويداء.

واصطدم الهجري -الذي تؤيده مجموعات مسلحة مثل المجلس العسكري في السويداء، وبعض الفصائل المحلية التي كانت مرتبطة بالنظام السابق- أول مرّة مع الحكومة السورية مطلع عام 2025 عند رفضها دخول قوات أمنية إلى السويداء من خارج المحافظة.[24]

طالب عدد من مشايخ الدروز بعدم تسليم سلاح الفصائل الدرزية قبل تشكيل جيش وطني «يمثل جميع السوريين»، كما رفض بعضهم طريقة تمثيل السويداء في مؤتمر الحوار الوطني الذي عقدته الإدارة السورية في شباط/ فبراير 2025، حيث وُجّهت الدعوات لشخصيات مستقلة من دون تنسيق مع الزعامات المحلية، وهذا دفع شخصيات مقربة، كالمحامي أسامة الهجري، إلى الانسحاب من المؤتمر، كما رفض الشيخ حكمت

الهجري الإعلان الدستوري المؤقّت الصادر في آذار؛ لاعتماده الفقه الإسلامي مصدرًا للتشريع، واشتراطه أن يكون رئيس الدولة مسلمًا، معتبرًا ذلك إقصاءً وتكريسًا لسلطة أحادية، مؤكدًا دعمه لنظام ديمقراطي علماني تشاركي، وطالب نشطاءُ دروز باعتماد اللامركزية.[25]

وبالرغم من الخلافات، والإشكالات الأمنية التي جرت لاحقًا في جرمانا، وصحنايا، ثم منطقة الصّورة الكبيرة في السويداء، جرى الاتفاق مع الحكومة على تفعيل قوى الأمن الداخلي (الشرطة) من أفراد سلك الأمن الداخلي سابقًا، وتفعيل الضابطة العدلية من كوادر أبناء محافظة السويداء حصرًا، ورفع الحصار عن مناطق السويداء، وجرمانا، وصحنايا، وأشرفية صحنايا، وإعادة الحياة إلى طبيعتها، وأن مسؤولية تأمين طريق دمشق- السويداء تقع على عاتق السلطة، ووقف إطلاق النار في جميع المناطق بين الحكومة والفصائل المسلحة من الدروز.[26]

كان قد سبق ذلك اتفاق المرجعيات الثلاث على رفض أي نزعات انفصالية، أو الاستقواء بالخارج، إلا أن «إسرائيل» كشفت عن إستراتيجيتها على لسان وزير خارجيتها «جدعون ساعر» بعد سقوط الأسد، إذ أكدت أنها ستدعم الأقليات، خاصة الأكراد والدروز، وفي كل مرة حاولت فيها مؤسسات الدولة السورية الدخول إلى المناطق التي يوجد فيها الدروز -سواء بريف دمشق أو السويداء- صعّدت «إسرائيل» ميدانيًّا، لكن التصعيد بلغ ذروته نهاية نيسان/ أبريل 2025 عقب المواجهات بأشرفية صحنايا، حيث قصفت طائرة مسيرة إسرائيلية محيط قصر الشعب الجمهوري، كما هبطت طائرة مروحية إسرائيلية أوّل مرّة في السويداء، وأوضحت هيئة البث الرسمية الإسرائيلية أنها نقلت مساعدات إلى أبناء الطائفة الدرزية.[27]

تكمن خطورة هذا الوضع في أن استمرار «الخصوصية الدرزية المسلحة» قد يُغري مكونات أخرى بالمطالبة بأوضاع مماثلة، وهذا يضع الدولة الجديدة أمام نمط من الفيدرالية المفروضة بالقوة، لا عبر التوافق السياسي والدستوري النابع من الاحتياجات النمطية الطبيعية للمجتمعات المحلية، وهو ما يُضعِف قوة الحكومة المركزية، ويُطلق سباق تسلّح مناطقي قد يهدد النسيج السوري برمته.

خامسًا: قسد بعد سقوط النظام... تهديد قاتل أم فصيل يمكن احتواؤه؟

بعد سقوط نظام بشار الأسد، وجدت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) نفسها أمام تحديات متعددة، تضعها بين خيارين: إما التماهي مع الدولة الجديدة الناشئة، وإمّا الاستمرار ككيان شبه مستقل يكرّس الأمر الواقع القائم منذ سنوات في مناطق شمال وشرق سورية، قائم بالأساس على هيكلة وقيادة وحدات حماية الشعب الكردية (YPG) ومكونات عربية وسريانية، وتسيطر اليوم على نحو 25% من الجغرافيا السورية، ومنها أهم حقول النفط وموارد الزراعة والمياه، إلا أن هذه السيطرة واجهت تحديات مع بدء عمليات ضدها، مثل «فجر الحرية»، التي استهدفت مناطق تحت سيطرة قسد، وهذا أدى إلى انسحابها من بعض المواقع، مثل منبج وتل رفعت.[28]

في مرحلة ما بعد الأسد، دخلت قسد في مفاوضات أولية مع حكومة أحمد الشرع،

مدفوعة بإدراكها أن غياب التسوية السياسية قد يعرّضها لعزلة داخلية وإقليمية ودولية، ولاسيما مع بدء انسحاب تدريجي للقوات الأمريكية، ورغم أن الطرفين توصلا إلى اتفاق مبدئي يقضي باندماج قسد في الجيش السوري الجديد ومؤسسات الدولة، مع ضمان حقوق جميع السوريين، وذلك ضمن عدة بنود،[29] إلا أن التطبيق الفعلي للاتفاق يصطدم بجملة من المعوّقات البنيوية، لعل أظهرها: هيمنة قيادات حزب العمال الكردستاني على مساحة صنع القرار داخل قسد، ومن ثَمّ عدم قدرة القيادة السياسية لقسد على تنفيذ الاتفاق بما يخالف توجهات القيادات العسكرية والأيديولوجية لقسد.

أما العامل الثاني فيرتبط بالحساسية التركية، إذ إنها ترى بقاء الجسم العسكري والمؤسساتي الواحد لقسد أو وحدات YPG تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، وقد ازدادت هذه التهديدات عقب سقوط نظام الأسد، إذ ترى تركيا في المشهد الجديد فرصة لإنهاء هذا الملف، خاصة مع البوادر التي أظهرتها الولايات المتحدة للانسحاب من المنطقة.

تشهد خطوات تنفيذ الاتفاق الموقّع في 10 آذار/ مارس 2025 بين الرئيس أحمد الشرع ومظلوم عبدي القائد العام لقوات سورية الديمقراطية تباطؤًا ملحوظًا، في ظل تعثّر حسم عدد من الملفات الخلافية المرتبطة باندماج مؤسسات قسد والإدارة الذاتية ضمن مؤسسات الدولة السورية، ورغم انطلاق التنفيذ ميدانيًّا من خلال البدء بانسحاب قوات قسد من حيّي الشيخ مقصود والأشرفية في حلب وتسليمهما إلى إدارة مشتركة بين الحكومة والإدارة الذاتية، إلى جانب اتفاق وقف إطلاق النار في محيط سد تشرين، وسحب القوات من محيطه، إلا أن المضي في التطبيق الشامل لا يزال معلقًا.

في المحصّلة، تُعَدّ قسد اليوم قوة غير متجانسة تمتلك سيطرة مكانية وحوكمة ميدانية -بحكم الأمر الواقع- إلا أنها تواجه معضلة ثلاثية الزوايا، هي: الاندماج المتكامل مع مؤسسات الدولة وفق شروط الدولة نفسها، أو المقاومة بدافع الحفاظ على المكتسبات، أو التفكك الداخلي بسبب التوترات الإثنية والضغوط الدولية. بناء على ذلك، فإن نجاح السلطات الجديدة في إدارة العلاقة مع قسد سيتوقف على قدرتها على تحقيق توازن دقيق بين التعامل المرن مع قسد، والتوافق مع الفاعلين الدوليين على إدارة الملفات المعقدة في مناطق سيطرتها مستقبلًا، وجذب المكونات الأخرى فيها إلى صفّها، ومنع انفلات المشهد الأمني المعقد الذي تضبطه قسد في المستقبل.سادسًا: العقوبات الدولية وتدخلات «إسرائيل»... التحديات الخارجية لمرحلة ما بعد سقوط الأسدبعد سقوط

نظام بشار الأسد، رُفِعت العقوبات الدولية المفروضة على سوريا بشكل تدريجي، خلافًا لما كان متوقعًا من استمرارها لفترة أطول، بل وجدت الحكومة الجديدة نفسها أمام منظومة معقدة من العقوبات الأميركية والأوروبية، تراكمت على مدى أكثر من عقد، وطالت قطاعات حيوية كالمصارف والنفط والطيران والإعمار، فضلاً عن قوائم عقوبات فردية شملت رجال أعمال ووزراء وضباطًا في النظام السابق.

بدأت جهود دبلوماسية من الحكومة السورية بدعم من عدة دول عربية وتركيا لرفع العقوبات، و أدت إلى نتائج ملموسة، بدءًا من إصدار الولايات المتحدة إعفاءً تامًّا بتاريخ 14 مايو/ أيار 2025 والإعفاء القديم -باسم الترخيص العام- يرفع بعض العقوبات لمدة ستة أشهر -حتى يوليو/ تموز -2025 مثل بعض معاملات الطاقة والتحويلات الشخصية إلى سورية،[30] وفي 24 فبراير/ شباط 2025، أعلن الاتحاد الأوروبي تعليقًا للعقوبات المتعلقة بقطاعات الطاقة والبنوك والنقل، كما قرر المجلس «رفع 5 جهات هي المصرف الصناعي، ومصرف التسليف الشعبي، ومصرف الادخار، والمصرف الزراعي التعاوني، ومؤسسة الطيران العربية السورية، من قائمة الجهات الخاضعة لتجميد الأموال والموارد الاقتصادية».[31]

أتاح رفع العقوبات استئناف عمليات الاستثمار الأجنبي، وأسهم في تحريك عجلة إعادة الإعمار، خاصة مع دخول شركات دولية كبرى إلى السوق السورية الجديدة. كما أزال الغموض القانوني الذي كان يحيط بالتعاملات الاقتصادية في ظل قوانين مثل «قيصر»، وهذا عزّز الثقة لدى المستثمرين، وفتح الباب أمام شراكات إستراتيجية لإعادة بناء البنية التحتية السورية.

أما على صعيد الواقع الذي تمثّله تحركات «إسرائيل» في الجنوب السوري، فقد شكّل سقوط نظام بشار الأسد تحولاً إستراتيجيًا مقلقًا لـ«إسرائيل»، إذ إن بقاء الأسد في السلطة -رغم عداوته اللفظية لها- كان يوفّر نوعًا من «الاستقرار» على حدودها الشمالية، لكن غياب هذا النظام، مع الفراغ الذي خلّفه، جعل «إسرائيل» تعيد حساباتها الأمنية والسياسية، ودفعتها إلى اتباع نهج أكثر مباشرة ووقائية في التعامل مع الملف السوري، حيث ترى «إسرائيل» نفسها أمام مشهد غير منضبط، سواء وصول قوة عسكرية ذات خلفية إسلامية إلى سدّة الحكم في سورية، أم إمكان زيادة النفوذ التركي على حدودها الشمالية، وهو ما يهدد كشف أنشطتها الأمنية والعسكرية على مستوى أكثر قربًا في المنطقة.

عقب إسقاط النظام فجر 8 كانون الأول / ديسمبر 2024، أعلنت «إسرائيل» إطلاق

عملية جوية وبرية سمتها «سهم باشان»، هاجمت فيها أكثر من 250 هدفًا في الأراضي السورية، بذريعة تدمير الأسلحة الإستراتيجية السورية التي قد تشكل تهديدًا لها، ثم وسّعت من نطاق تحركها داخل الأراضي السورية بدءًا من 11 كانون الأول/ ديسمبر 2024 حيث توغلت على فترات متفاوتة في جنوب سورية إلى نحو 25 كيلومترًا إلى الجنوب الغربي من العاصمة دمشق، كما سيطر الجيش الإسرائيلي على قمة جبل الشيخ، وعدد من القرى والبلدات داخل المنطقة منزوعة السلاح، بعمق يصل إلى 5 كيلومترات داخل الأراضي السورية.[32]

في المقابل، لم يكن التهديد العسكري وحده هو محور الاهتمام الإسرائيلي، بل ظهرت إلى السطح قضية اللعب على وتر الأقليات، من خلال إطلاق تصريحات داعمة للفاعلين العسكريين من الأكراد[33] والطائفة الدرزية[34]، حيث حاولت «إسرائيل» أن تظهر نفسها حامية لهذه الأقليات، خاصة في ظل التوتر الذي تثيره قسد سياسيًّا وبعض الفصائل الدرزية عسكريًّا مع السلطات السورية الجديدة.

بناءً عليه، يمكن القول: إن «إسرائيل» تنظر إلى مرحلة ما بعد الأسد على أنها فرصة وتحدٍّ في آنٍ معًا: فرصة لإنهاك سورية ومنعها من أن تتحوّل إلى تهديد إستراتيجي عسكريًّا خلال العقد القادم على أقل تأكيد، إلا أن سلوكها قد يتحول إلى تحدٍّ يمنعها من التوغل أكثر في اتباع سلوك عدواني تجاه الدولة السورية الجديدة، وذلك من خلال تحوّل جنوب سورية إلى بؤرة صراع مفتوحة لا يمكن ضبطها، وهي لهذا السبب، قد ترجّح أن تكون فاعلاً –وربما مزعزعًا– في معادلة الاستقرار السوري مستقبلاً، سواء من خلال الضربات الجوية أم الدعم غير المباشر لقوى محلية بعينها، للضغط على الحكومة السورية بهدف تقديم تنازلات أمنية وعسكرية وسياسية معينة.

خاتمة

تمثل مرحلة ما بعد سقوط نظام بشار الأسد لحظة مفصلية في التاريخ السوري الحديث، تتقاطع فيها أزمات متشابكة داخلية وخارجية، أمنية وسياسية، طائفية وجغرافية. ورغم أن الانهيار السياسي للنظام أزال أحد أعقد مظاهر الاستبداد في المنطقة، فإنه أفرز، بالمقابل، حالة من السيولة الخطرة تهدد إمكانية إعادة بناء الدولة الوطنية على أسس جديدة، ويمكن تلخيص المشهد السوري في هذه المرحلة بأنه مشهد انتقال تهدّده ستة مخاطر رئيسة، تتمثل في: إمكانية تصاعد نشاط خلايا تنظيم الدولة في سورية بما يهدد الأمن الداخلي، واستمرار نشاط فلول النظام، والتوتر مع الطائفة الدرزية، إلى جانب

الأزمة السياسية مع «قسد»، وضرورات رفع العقوبات الدولية، والاستفزازات الإسرائيلية العسكرية والسياسية المتزايدة.

فتحت المرحلة الحالية الطريق أمام تحوّل سياسي محتمل، لكنها في الوقت نفسه كشفت عن شبكة معقّدة من المخاطر والتحديات التي تهدد بعرقلة عملية إعادة بناء الدولة، وتهدد وحدة البلاد واستقرارها.

أبرز هذه التحديات يتمثّل في عودة نشاط تنظيم «داعش» الذي استغل الفراغ الأمني لشن هجمات متصاعدة ضد قسد في شرق سورية، إلى جانب محاولة التغلغل الأمني في مناطق حضرية، وهذا يهدد بإعادة إنتاج موجة جديدة من الإرهاب. إلى جانب ذلك، تنشط فلول النظام السابق في محاولة لإعادة بناء نفوذها الأمني والعسكري، مدعومة ببعض القوى الخارجية، عبر الاغتيالات والتخريب.

في الجنوب، تشهد الطائفة الدرزية حالة من الانقسام، حيث تتباين مواقف المرجعيات الدينية بين تأييد الدولة الجديدة والمطالبة بإدارة محلية موسعة، مع تقاطع مسارات بعض الشخصيات والتصرفات مع سياسات التدخل الإسرائيلي في سورية، الذي عبّر صراحة عن رغبته في أداء دور ضامن لأمن الدروز، ملوّحًا بالتدخل العسكري، أما في الشمال الشرقي، فتمثل (قسد) تحدّيًا خاصًّا، إذ تسعى للاحتفاظ بمكاسبها العسكرية والسياسية، رغم الاتهامات الموجهة إليها بارتكاب انتهاكات بحق المكوّن العربي، وبالتنسيق غير المعلن مع «إسرائيل». ورغم توقيع اتفاق مع الحكومة الجديدة، فإن التطبيق يواجه صعوبات فعلية على الأرض.

يبقى التحدي الأكبر أمام الحكومة السورية الجديدة هو تجاوز هذه المخاطر عبر بناء دولة جامعة لكل مكوّنات الشعب، تحفظ السيادة، وتستعيد ثقة السوريين بمؤسساتهم ومستقبلهم.

الهوامش والمراجع:

1. أصدر الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية عدة بيانات بعد سقوط النظام، من أبرزها بيانه في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 الذي يبارك انتصار الثورة السورية، وفي سياقه يؤكد البيان «استمرار عمل الائتلاف من أجل إتمام انتقال السلطة إلى هيئة حكم انتقالية ذات سلطات تنفيذية كاملة، للوصول إلى سورية حرة ديمقراطية تعددية»، ينظر: بيان انتصار الشعب السوري وإسقاط النظام، موقع الائتلاف الوطني، على الرابط:
https://2u.pw/xllcq،

2. السلطات السورية تعلن حل الجيش وتعليق العمل بالدستور وتعيين الشرع رئيساً للبلاد، بي بي سي العربية، بتاريخ: 29 يناير/ كانون الثاني 2025، على الرابط:
https://2u.pw/RubX1
حيث جاء ذلك في إطار فعاليات «مؤتمر انتصار الثورة السورية»، فأعلِن عن حل جيش النظام «البائد»، وإعادة بناء الجيش السوري «على أسس وطنية»، وحل جميع الأجهزة الأمنية «التابعة للنظام البائد»، وتعليق الدستور السوري لعام 2012، وحل البرلمان الحالي واللجان المنبثقة عنه، وإيقاف العمل بجميع القوانين الاستثنائية، وفق إعلان إدارة العمليات العسكرية.

3. هذه المعلومات نتيجة جمع وتصنيف عمليات التنظيم استنادًا إلى المصادر المفتوحة سواء تلك التي تبنّاها التنظيم بشكل رسمي عبر معرفات قنواته في تلغرام، أم في صحيفته الرسمية (النبأ) أم في المواقع الإخبارية المحليّة السورية التي تنقل الأحداث الأمنية في البلاد بشكل مستمر.

4. سوريا.. إحباط محاولة «داعش» تفجير مقام السيدة زينب، الأناضول، بتاريخ: 11 كانون الثاني/ يناير 2025، على الرابط:
https://2u.pw/3sOQg.

5. سورية: القبض على أبو الحارث العراقي العقل المدبر لهجمات داعش، العربية، بتاريخ: 15 شباط/ فبراير 2025، على الرابط:
https://2u.pw/MaIht

6. نشر الأول بتاريخ 24 كانون الأول/ يناير 2025، تنظيم الدولة يهدّد حكومة دمشق، عنب بلدي، على الرابط:
https://2u.pw/tlvKo
أما الثاني فبتاريخ 20 نيسان/ أبريل 2025، ينظَر: «داعش» يهدد الرئيس الشرع... ما مدى قدرة التنظيم على التحرك في سوريا؟ عباس شريفة، المجلّة، على الرابط:
https://2u.pw/EAUJy

7. يُنظَر صحيفة النبأ العدد: 488، بعنوان: الجولاني بين جدارين، والعدد: 486، بعنوان: نسف الأقلية والطائفية.

8. فرار «دواعش» من مخيم «الهول» شرق الحسكة، الشرق الأوسط، بتاريخ: 22 شباط/ فبراير 2025، على الرابط:
https://2u.pw/wB8wk5Wz،

9. أشار تقرير للأمم المتحدة أن ذلك يشمل 17,700 مواطن عراقي و16,200 مواطن سوري، فضلاً عن 8600 مواطن من بلدان أخرى، الأمم المتحدة: تنظيم داعش يشكل تهديدًا، والوضع المتقلب في سوريا يثير القلق، 10 شباط/ فبراير 2025، على الرابط:
https://2u.pw/FHZmT

10. إطلاق عملية أمنية في غرب سوريا لملاحقة «ميليشات الأسد»، بي بي سي العربية، بتاريخ: 26 كانون الأول/ ديسمبر 2025، على الرابط:
https://2u.pw/55f7a

11. ينظر البيانان على قناة المقاومة الشعبية السورية، على تلغرام، بتاريخ: 29 كانون الأول/ ديسمبر 2025، على الرابط:
https://t.me/syria_mukawama/4862
وعلى الرابط:
https://t.me/syria_mukawama/4870

12. ينظر البيان على قناة: المقاومة الشعبية في سورية، على الرابط:
https://t.me/syria_mukawama/4918

13. ينظر البيان على قناة المقاومة الشعبية في سورية، على الرابط:
https://t.me/syria_mukawama/4982

14. بناء على متابعة إصدارات قناة المقاومة الشعبية في سورية، ومن الضروري الإشارة إلى التدفق الآتي:
بتاريخ 1 شباط/ فبراير 2025 بدأت قنوات محسوبة على حزب الله ببث أخبار حول مواجهات متفرقة بسورية للعدو الإسرائيلي في القنيطرة ودرعا تحت مسمى «جبهة المقاومة الإسلامية- أولي البأس»، وبتاريخ 10 شباط/ فبراير بدأت بتأكيد استعدادها لضرب أجهزة الدولة السورية الجديدة وأن عدم تحركهم إلى هذا التاريخ «ليس إلا تجهيزًا وإعدادًا لما هو قادم من عمليات وعد الآخرة» التي سوف تبدأ في الأيام القادمة، وبتاريخ 6 شباط/ فبراير 2025 جرى الإعلان عن تشكيل لواء درع الساحل بقيادة مقداد فتيحة، وبالتاريخ ذاته 6 شباط / فبراير تم الإعلان عن تشكيل حركة الوعد الصادق تحت مسمى المقاومة الإسلامية في سورية، وبتاريخ 20 شباط / فبراير أصدرت الجبهة المشتركة -أولي البأس ولواء درع الساحل وحركة الوعد الصادق- بيانًا يؤكد استمرار تصديهم للجيش الإسرائيلي من جهة واستعدادهم لعمليات عسكرية ضد الدولة السورية من جهة أخرى، وأعيد تأكيد ذلك بتاريخي 26 و 28 شباط/ فبراير. وفي هذا السياق أعلن بتاريخ 24 شباط / فبراير عن تشكيل «المجلس الإسلامي العلوي الأعلى في سوريا والمهجر»، برئاسة رجل الدين العلوي باسل الخطيب، حيث يتكون المجلس من مكتبين، أولهما ديني برئاسة الشيخ غزال غزال، وآخر تنفيذي، ويتألف المجلس من 130 شيخًا: 30 من طرطوس، و30 من اللاذقية، و30 من حمص، و30 من حماة، بالإضافة إلى 10 من محافظتَي دمشق وريف دمشق.

15. تأسيس «جبهة المقاومة الإسلامية» في سورية، 4 آذار/ مارس 2025، على الرابط:
https://2u.pw/Y699g

16. ضابط سابق يُعلن إنشاء «المجلس العسكري لتحرير سوريا»، جريدة الأخبار، بتاريخ: 6 آذار/ مارس 2025، على الرابط:
https://2u.pw/POXYB

17. الشرع: لن نتسامح مع فلول النظام وسنحاسب كل من تورط بدماء المدنيين، الجزيرة، بتاريخ: 9 آذار/ مارس 2025، على الرابط:
https://2u.pw/92dJY

18. سوريا.. قرار رئاسي بتشكيل لجنة عليا للحفاظ على السلم الأهلي، سكاي نيوز، بتاريخ: 9 آذار/ مارس 2025، على الرابط:
https://2u.pw/61mhE

19. الشرع يشكّل لجنة مستقلة للتحقيق في أحداث الساحل السوري، الجزيرة، بتاريخ: 9 آذار/ مارس 2025، على الرابط:
https://2u.pw/14d40

20. السويداء بعد سقوط الأسد: قراءة في تحولات القوى العسكرية والمطالب السياسية، يمان زباد، مركز حرمون، بتاريخ: 13 آذار/مارس 2025، على الرابط الآتي:
https://2u.pw/ntR5F

21. ماذا يريد الدروز في سوريا؟ فراس فحام، الجزيرة، بتاريخ: 4 أيار/ مايو 2025، على الرابط:
https://2u.pw/79hAV

22. السويداء بعد سقوط الأسد: قراءة في تحولات القوى العسكرية والمطالب السياسية، يمان زباد، مركز حرمون، بتاريخ: 13 آذار/مارس 2025، على الرابط الآتي:
https://2u.pw/ntR5F

23. السويداء بعد سقوط الأسد: قراءة في تحولات القوى العسكرية والمطالب السياسية، يمان زباد، مركز حرمون، بتاريخ: 13 آذار/مارس 2025، على الرابط الآتي:
https://2u.pw/ntR5F

24. ماذا يريد الدروز في سوريا؟ فراس فحام، الجزيرة، بتاريخ: 4 أيار/ مايو 2025، على الرابط:
https://2u.pw/79hAV

25. ماذا يريد الدروز في سوريا؟ فراس فحام، الجزيرة، بتاريخ: 4 أيار/ مايو 2025، على الرابط:
https://2u.pw/79hAV

26. بدء تنفيذ اتفاق «دمشق والدروز»، من يسيطر على جنوب سوريا عسكرياً؟ بي بي سي العربية، بتاريخ 5 أيار/ مايو 2025، على الرابط:
https://2u.pw/iWU5J

27. ماذا يريد الدروز في سوريا؟ فراس فحام، الجزيرة، بتاريخ: 4 أيار/ مايو 2025، على الرابط:
https://2u.pw/79hAV

28. ما مستقبل قوات سوريا الديمقراطية بعد سقوط النظام السوري؟ تلفزيون سورية، 11 كانون الأول/ ديسمبر، 2024 على الرابط الآتي:
https://2u.pw/BdVjP

29. ما بنود الاتفاق الذي ينص على اندماج «قسد» ضمن مؤسسات الدولة في سوريا؟ بي بي سي العربية، بتاريخ: 11 آذار/ مارس 2025، على الرابط
https://2u.pw/99pgbC56

30. ما هي الإعفاءات التي أقرّتها أميركا للعقوبات على سوريا؟ سكاي نيوز، بتاريخ: 7 كانون الثاني/ يناير، على الرابط:
https://2u.pw/DpvGK

31. هل تعليق العقوبات الأوروبية على سوريا فاعل؟، حسن الشاغل، الجزيرة، بتاريخ: 7 آذار/ مارس 2025، على الرابط:
https://2u.pw/B8EDv

32. أبرز الضربات الإسرائيلية على الأراضي السورية منذ بداية الألفية، الجزيرة، بتاريخ: 2025/3/28، على الرابط:
https://2u.pw/IJMxRVNs

33. إسرائيل تدرس دعم الأكراد في سوريا بطريقة «غير عسكرية»، سكاي نيوز، بتاريخ: 23 كانون الأول/ ديسمبر
2025، https://2u.pw/5xat0

34. ماذا يريد الدروز في سوريا؟ فراس فحام، الجزيرة، بتاريخ: 4 أيار/ مايو 2025، على الرابط:
https://2u.pw/79hAV